أثر تحديد بنود معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة على تعريف وتقييم الوعاء والقيمة في شركات المساهمة بالسودان (من وجهة النظر المحاسبية والشرعية)

المستخلص: يتناول هذا البحث أثر تحديد بنود معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة على وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة، وذلك لإيجاد تعريف علمي وتقييم لبنود معادلات وعاء الزكاة لشركات المساهمة، تتمثل مشكلة البحث في أن حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة يعتمد على بنود قائمة الميزانية المعدة وفق المبادئ والمعايير المحاسبية في تحديد الموقف المالي للشركة، وخاصة أن كثير من العلماء اتفقوا على أن القوائم المالية المعدة في الشركات لا تتعارض مع المحاسبة الإسلامية ويمكن استخدمها في حساب وعاء و قيمة الزكاة ، ولكن يلاحظ بأن هنالك اختلاف بين بنود القوائم المالية التي تحدد الموقف المالي للشركة وبين بنود قائمة المركز المالي التي تحدد وعاء وقيمة الزكاة مما يؤثر على وعاء وقيمة الزكاة، كما أن معادلات حساب وعاء الزكاة لها مسميات مختلفة تحتاج لتعريف وتقييم لتحديد بنود معادلات وعاء الزكاة بطريقة علمية محاسبية وشرعية، أختبر البحث الفرضيات التالية: الفرضية الأولى: أن لتحديد بنود معادلة صافي الدخل أثر على تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة، الفرضية الثانية: أن لتحديد بنود معادلة صافي رأس المال العامل أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة، الفرضية الثالثة : أن لتحديد بنود معادلة التغيير في حقوق الملكية أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة،الفرضية الرابعة: أن لتطبيق المعادلات لحساب وعاء وقيمة الزكاة في شركة المساهمة الواحدة لا يؤدي إلى اختلاف تعريف وتقييم بنود وعاء وقيمة الزكاة في تلك الشركة للعام الواحد، أتبع البحث المناهج التالية: المنهج التاريخي لحصر الدراسات السابقة التي لها صلة بموضوع البحث، والمنهج الوصفي التحليلي، ولاختبار فرضيات البحث، استخدمت قائمة المركز المالي لبنك فيصل الإسلامي لعام 2018م ، ولجمع بيانات البحث الأولية استخدمت أداة الملاحظة و المقابلة مع هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي وأمانة الشركات بديوان الزكاة، توصل البحث لمجموعة من النتائج منها: أن لتحديد بنود وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة أهمية كبيرة على تعريف وتقييم بنود معادلات وعاء وقيمة الزكاة، كما توصل البحث لمجموعة من التوصيات منها: يجب على هيئة المعايير الإسلامية والشرعية تعريف وتقييم بنود معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة حتى تستطيع تلك الشركات حساب وعاء قيمة الزكاة بأسلوب علمي.

Abstract: This research deals with the effect of determining the terms of the calculation of the receptacle and the value of zakat on the receptacle and the value of zakat in the stockholders companies in order to find a scientific definition and evaluation of the terms of the receptacle zakat equivalents for the stockholders companies. Accounting principles and standards in determining the financial position of the company. Especially that many scholars agreed that the financial statements prepared in companies do not conflict with Islamic accounting and used in the calculation of receptacle and the value of Zakat, but note that there is a difference between the items of financial statements that determine the financial position of the company and the items of financial statements that determine the receptacle and the value of zakat. The formulas for calculation of the Zakat receptacle have different names that need to be defined and evaluated to determine the Zakat container items in a scientific and accounting manner.The second hypothesis is that the determination of the terms of the net working capital equation has an effect on the definition and valuation of the receptacle and the value of zakat in the stockholders companies. The third hypothesis: The fourth hypothesis is that applying the equations to calculate the receptacle and the value of zakat in a stockholders company does not lead to a difference in the definition and assessment of the items of the receptacle and the value of Zakat in that company for one year The research follows the following approaches: The historical approach to the previous studies related to the subject of research, the analytical descriptive approach, and to test hypotheses of research, used the financial position of Faisal Islamic Bank for 2018, And to collect the initial research data used the observation tool and the interview with the Sharia Supervisory Board of Faisal Islamic Bank and the

Secretariat of Companies in the Zakat Court, the research reached a number of results, including: To determine the terms of the receptacle and the value of Zakat in the joint stock companies, And the research has reached a number of recommendations, including: The Islamic and Sharia Standards Authority should define and evaluate the terms of the calculation of the receptacle and the value of Zakat in the joint stock companies so that these companies can calculate the value of Zakat in a scientific way.

أولا: المقدمة:

الزكاة الركن الثالث من أركان الإسلام، وذكرت الزكاة تقريبا في (28)موضع في القرءان الكريم مقترنة بالصلاة، كأنما يريد الحكيم العليم من المسلمين أن لا يفرقوا بين أداء الصلاة وأداء الزكاة، وإخراج الزكاة يختلف عن إخراج الأموال الأخرى بدليل الآية (**فأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة واقرضوا الله قرضا حسنا**)(سورة المزمل الآية20)، حيث أن للزكاة شروط وجوب مثل ما للصلاة من شروط، السنة المطهرة بينت شروط وجوب الزكاة في الآتي: الملك التام وبلوغ النصاب، الفضل عن الحوائج الأصلية، السلامة من الدين، حولان الحول، وهي شروط ميسرة، أي شرط من تلك الشروط اختل فيمن تجب في ماله الزكاة لا زكاة عليه، وفي عهد الرسول الكريم صلى الله عليه وسلم وفي العهود التي تلت عهده كان حساب أموال الزكاة يتسم بالبساطة ولا تحتاج لعناء كبير في إحصائيها بدليل حديث الأمام ابوعبيد أنه قال: حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان عن ميمون بن مهران قال " أذا حلت الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في ملأة فأحسبه ، ثم أطرح منه ما كان عليك من الدين ، ثم زك ما بقى[١]"، بذلك كان المسلمين يتبعون هذه الخطوات في اخرج زكاتهم بكل سهولة ويسر، ونتيجة لمستجدات التعاملات المالية في الحياة الاقتصادية وظهور الشركات الكبيرة التي تتعامل بالأموال الضخمة وتتعامل مع الشركات الأخرى داخل وخارج القطر ومع الأفراد عن طريق المساهمة في رأس مال العديد من الشركات بمسمياتها المختلفة، وأصبحت لها شخصية اعتبارية، وتوسعت المعاملات المالية في تلك الشركات عن طريق التعامل بالديون والأوراق التجارية وأموال الخزانة وأموال الصكوك، و الإستثمارات الخارجية في شهادات وأوراق مالية لها الصفة الشرعية، وبما أن لهذه الشركات شخصية اعتبارية أذا تنطبق عليها شروط وجوب الزكاة، هذا استوجب إيجاد معادلات لكيفية استخراج زكاة تلك الشركات بطريقة علمية ومحتكمة على فقه المعاملات الإسلامي، واستخدمت معادلات معتمدة على ميزانية الشركة المعدة وفق علم المحاسبة الذي يطبق الأسس المحاسبية والمبادئ والمعايير التي أصدرتها المنظمات والهيئات العلمية والتي اجمع العديد من العلماء على أن القوائم المالية التي تعدها الشركات الكبرى لا تتعارض مع مفهوم حساب وعاء الزكاة، لأنها تعد مرتكزة على أساس المبادئ والأسس المحاسبية المتفقة مع إحكام الفقه الإسلامي والعرف المحاسبي[٢]، لذلك أصبحت بنود قائمة الميزانية (الأصول الثابتة، الخصوم الثابتة، الأصول المتداولة، الخصوم المتداولة، حقوق الملكية) وهي الأساس الذي بنيت عليه معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة، مما حدى بكثير من الدول أن تضمن لوائحها وقوانينها الخاصة بالزكاة المعادلات التي تتوافق بنودها مع فقه المعاملات الإسلامي لحساب الزكاة، مثل السودان يطبق معادلة مصادر الأموال أو الاستخدامات والمملكة العربية السعودية التي تطبق معادلة حقوق الملكية، ولكن هذه المعادلات لم تجد البحث الكافي لإيجاد معادلة يتفق عليها الجميع لحساب وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة.

[١])د.عصام الدين محمد متولي، محاسبة الزكاة، القاهرة، دار النهضة العربية، نقلا عن المرجع الامام ابو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 القاهرة ص 30.

[٢]) د. كوثر عبد الفتاح محمود الابجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي،المعهد العالمي للفكر الإسلامي، القاهرة،1996 م، ص92.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في أن حساب وعاء وقيمة الزكاة وفق المعادلات المحاسبية التي تعتمد على بنود الميزانية العمومية لشركات المساهمة تواجه عدة مشاكل تتمثل في أولا: بنود الميزانية تعد وفق الأسس المحاسبية وليس وفق الأسس الزكوي، ثانيا: أن بعض بنود الميزانية لا تمثل الأساس الزكوي، ثالثا: أن الافصاحات والإيضاحات التي تنشرها شركات المساهمة لا يفصل فيها بدقة الأموال من الناحية الفقهية، رابعا: أن بنود وعاء الزكاة غير معَّرفة ومقيمة في اللوائح وقوانين ومعايير الزكاة بطريقة تؤدي لحساب الوعاء بالمعادلة التي تتوافق مع المعنى المحاسبي والفقهي، خامسا:أن حساب وعاء وقيمة الزكاة بالمعادلات الثلاث المطروحة في محاور المؤتمر في الشركة لم تجد البحث الكافي، حيث أن هنالك بنود يرى العديد من الفقهاء المعاصرين عدم دخولها في وعاء وقيمة الزكاة مثل الأصول الثابتة والديون والقروض التي تمول بها الأصول الثابتة والمخصصات مما يؤدي إلى تقليل قيمة الزكاة، ومن خلال تلك المشاكل يمكن تلخيص المشكلة في سؤال رئيسي: هل لبنود معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة (صافي الدخل، حقوق الملكية، صافي رأس المال العامل) التي تعتمد على بنود الميزانية العمومية المعدة من قبل شركات المساهمة وفق الأسس المحاسبية المتعارف عليها يمكن عن طريقها حساب وعاء وقيمة الزكاة دون وجود اختلاف في قيمة الزكاة للعام الواحد في الشركة الواحدة؟

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء:

- على تعريف وتقييم بنود الميزانية العمومية من الناحية المحاسبية والناحية الشرعية.
- على بنود معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة وفق بنود الميزانية العمومية، ووفق معادلات أمانة الشركات بديوان الزكاة بالسودان، ووفق معادلات معيار الزكاة (35).
- على البنود التي تشكل اختلافا في حساب وعاء وقيمة الزكاة.

أهمية البحث:

- يعتبر من البحوث المهمة لأهمية الزكاة في حياة المسلم لحساب وعاء وقيمة الزكاة الشرعية في شركات المساهمة .
- يضيف البحث للمكتبة العربية مادة علمية في مجال بنود القوائم المالية المحاسبية وعلاقتها بحساب وعاء الزكاة بطريقة علمية تتفق مع معادلات حساب وعاء الزكاة وقيمتها الشرعية
- من متطلبات مؤتمر البحرين تحت عنوان المؤتمر "الدولي للزكاة والتنمية الشاملة".

فرضيات البحث:

- الفرضية الأولى: أن لتحديد بنود معادلة صافي الدخل أثر على تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة.
- الفرضية الثانية: أن لتحديد بنود معادلة صافي رأس المال العامل أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة.
- الفرضية الثالثة: أن لتحديد بنود معادلة التغيير في حقوق الملكية أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة.

- الفرضية الرابعة: : أن لتطبيق المعادلات في حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركة المساهمة الواحدة لا يؤدي إلى اختلاف تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في تلك الشركة للعام الواحد.

مناهج البحث:

استخدم في البحث المنهج التاريخي لحصر وجمع الدراسات السابقة، المنهج العلمي التحليلي الوصفي لتحليل فرضيات البحث.

مصادر وأدوات جمع بيانات البحث:

- **المصادر الأولية:** تم جمع بيانات البحث من المصادر الأولية باستخدام أداة الملاحظة من خلال ملاحظة التعريف المحاسبي والشرعي لبنود الميزانية العمومية، وأيضا استخدمت أداة المقابلة مع هيئة الرقابة الشرعية ومدير ومحاسبي الشركات بأمانة الشركات ديوان الزكاة.
- **المصادر الثانوية:** جمع بيانات البحث من المصادر الثانوية التي تتمثل في الكتب والرسائل العلمية والمجلات المحكمة، والميزانيات العمومية والايضحات التي تصدرها المصارف في تقاريرها السنوية.

ثانيا: الدراسات السابقة:

- **دراسة: إبراهيم (2010م)[١]:**

هدفت هذه الدراسة لحل مشكلة المال الباطن وإظهاره عن طريقة الإفصاح المحاسبي حتى يتثنى تحديد وعاء الزكاة بطريقة دقيقة وصحيحة ومرضية لكل الأطراف وتمكن من تحصيل إيرادات الزكاة التي تمثل حقاً شرعياً للفقراء والمساكين .ترجع أهمية الدراسة من حجم المشاكل الكبيرة التي تواجه الجباة عند تحديد وعاء زكاة عروض التجارة نسبة لأن المال هنا مال غير ظاهر بل هو مال باطن وكان لا بد من وجود حلول لهذه المشاكل حتى يتم سداد الزكاة عن قناعة تامة راضية بها نفس المكلف ولا يظلم الفقراء والمساكين وأصحاب الحاجات بتقليل حصيلة الزكاة إذا لم يتم التوصل للوعاء الحقيقي للمكلف، أما أهم النتائج والتوصيات فكانت كما يلي :أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة :١ (لابد من احتواء القوائم المالية المقدمة من المكلف لقسم الجباية بديوان الزكاة على إفصاح محاسبي كافي وتام لتحديد وعاء زكاة عروض التجارة ٢. (التهرب من أداء الزكاة عن طريق عدم الإفصاح عن البنود والمكونة لوعاء زكاة عروض التجارة. أهم التوصيات التي توصلت إليها الدراسة:١ (تدريس وتأصيل المحاسبين بإقامة المحاضرات والدورات التدريبية للمحاسبين . ٢ (وضع التشريعات والقواعد المرتبطة بمعيار الإفصاح المحاسبي بوضع الحوافز للمكلفين الذين يلتزمون بالإفصاح المحاسبي في تقاريرها المالية.

- **دراسة : علي(2014م)[٢]:**

هدفت هذه الدراسة لوضع إطار مقترح لتحديد وعاء زكاة الشركات المحدودة في السودان، والوصول إلى معيار أمثل لحساب وعاء الزكاة في الشركات بأكثر من طريقة، تمثلت مشكلة الدراسة في مدى صحة طرق حساب وتحديد وعاء الزكاة في الشركات (المنصوص عليها في قانون الزكاة ولوائحه)، أهم نتائج الدراسة:أن قياس وتحديد وعاء الزكاة وفق القوانين واللوائح الحالية لا يصل إلى وعاء واحد ولا إلى مقدار واحد للزكاة في كل مال واحد، أهم التوصيات أن يعدل وعاء الزكاة الوارد في اللائحة بالنسبة للشركات، على النحو الذي يؤدي إلى وعاء للزكاة واحد.

[١])عبدالسلام محمد إبراهيم، دور الإفصاح المحاسبي في تحديد وعاء زكاة عروض التجارة، جامعة السودان، كلية التدراسات التجارية، رسالة ماجستير غير منشورة،2010 م. URI:http://repository.sustech.edu/handle/123456789/4425

[٢])عبد الودود علي أحمد علي، إطار مقترح لتحديد وعاء زكاة الشركات المحدودة في السودان، سلسلة إصدارات الزكاة رقم (27)، 2014.

- **دراسة الساعوري (2009)** [1]:

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح اثر الأصول الثابتة على وعاء الزكاة من خلال بعض النماذج التي أوردها الكاتب، وتمثلت المشكلة التي يراها الكاتب في أن لدى شركات المساهمة أموال ضائله من الأصول الثابتة ولا تقوم بتزكيتها، وعند تطبيق معادلات الزكاة التي نصت عليها لوائح وقانون الزكاة على حذفها أو عدم إضافتها لوعاء الزكاة أدى ذلك إلى تقليل حصيلة الزكاة، أو يؤدي إلى عدم وجود قيمة للزكاة أصلا نتيجة لعدم أدخال الأصول الثابتة من ضمن الأموال الزكوي.

- **وجه الشبه والاختلاف بين البحث الحالي والدراسات السابقة:**

يلاحظ أن الدراسات السابقة لها وجهه شبه مع البحث الحالي في تناولها لوعاء الزكاة، أما اختلاف البحث الحالي عن الدراسات السابقة فتمثل في: أن دراسة إبراهيم تناولت الوعاء من ناحية الإفصاح عن الأموال الظاهرة والباطنة مما يتوجب وجود إفصاح كافي في القوائم المالية، أما دراسة د.علي قد تناولت الوعاء من ناحية الطرق لحساب الوعاء بوضع نموذج لقياس وعاء الزكاة بحيث يعطي نتيجة واحدة، أما دراسة أ. الساعوري فقد تناولت الأصول الثابتة وعدم إدخالها في وعاء الزكاة، أما البحث الحالي فتناول بنود أطراف المعادلات لحساب وعاء وقيمة الزكاة ومدى اختلافها في حساب وعاء وقيمة الزكاة من الناحية الشرعية والناحية المحاسبية، وسبب اختلاف مسميات معادلات حساب وعاء الزكاة، كما بين البحث بأن هذا الاختلاف يحتاج لتعريف وتقييم فقهي ومحاسبي لبنود حساب وعاء الزكاة.

ثالثا: الإطار المفاهيمي للبحث :

وعاء الزكاة : أن وعاء الزكاة يعتبر الحد الأعلى لتحديد الزكاة، ومعنى وعاء الزكاة في الاصطلاح الفقهي: مصدر الزكاة الذي تؤخذ منه وتُجمع، وتتحصل، وهو المراد بالأموال التي تجب فيها الزكاة[2].

1-قيمة الزكاة: وهي القيمة التي يعتمد في استخراجها على وعاء الزكاة، بضرب النسبة المئوية في قيمة وعاء الزكاة التي حددها علماء الشريعة الإسلامية (2.5) للعام الهجري(2.5777) للعام الميلادي، وإخراج قيمة الزكاة للشركات تحتاج لواحدة من الحالات التي ذكرها أحد الكتاب، حيث بين بأن الزكاة تربط على الشركات بإخراج الزكاة في الحالات التالية[3]:

1-صدور قانون باستخراج الزكاة لزاماً.2-اشتمال النظام الأساسي للشركة على نص يلزمها بإخراج الزكاة.3-صدور قرار من الجمعية العمومية للشركة يلزمها بإخراج الزكاة.4-رضا جميع المساهمين بإخراج الزكاة نيابة عنهم.

2-شركة المساهمة: هي شركة الأموال، هي وحدة اقتصادية تنظم في شكل وحدة قانونية مستقلة عن ملاكها، وهي توثق بمعرفة الدولة وتنقسم أسهم الملكية في شكل صكوك قابلة للتداول ، ولا يلتزم المساهمون بديون الشركة[4].

3-قائمة حساب وعاء الزكاة: الميزانية العمومية: من الناحية المحاسبية، هي قائمة أو كشف يبين أرصدة عناصر الأصول وعناصر الخصوم في تاريخ معين، أما من الناحية الاقتصادية تظهر الميزانية مصادر الأموال (الخصوم)وكيفية استخدام هذه

[1])أ. أحمد علي الساعوري، الأصول العينية وأثرها على وعاء الزكاة، المعهد العالي لعلوم الزكاة، السودان، سلسلة بحوث الزكاة،2009.
[2])د. عبدالله الزبير عبدالرحمن، مفهوم وعاء الزكاة وما جد فيه، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة، الخرطوم، 2014.
[3]) د.عيسى زكي عيسى، دور الهيئات الشرعية في حساب الزكاة وكيفية إخراجها مع تطبيقات في المؤسسات المالية، بدون مكان للنشر، 2005،ص4.
[4]) فالتر ميجسي، وروبيرة ميجس، ترجمة د. وصفي عبدالفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية، الرياض ، دار المريخ،1995 ص713.

الأموال (الأصول)، ومن الناحية الإدارية تبين الميزانية الالتزامات والمطلوبات(الخصوم) وما يقابلها من موجودات (الأصول)[١]، وعرفت بأنها تستخدم في تقيم الوضع المالي للشركة، عن طريق مقارنة الموارد مع المطلوبات[٢].

ذكر احد الكتاب بأن بنود ميزانية البنك الإسلامي لا تختلف عن البنود الواردة في ميزانية أي بنك تجاري مع بعض الفروق تتمثل في [٣]:

- رأس المال يجب أن يكون كله مدفوعا، لا يظهر بالميزانية حساب أقساط مستحقة من رأس المال.
- تقوم الأصول والخصوم على أساس القيمة الحاضرة(الجارية).
- تخفض درجة السيولة في البنك الإسلامي لاستثمار جانب كبير من أمواله، ويتغير مركز أصحاب الودائع من دائنين إلى شركاء.
- لا يجوز توزيع أي أرباح دون المحافظة على رأس المال الحقيقي، وهذا يتطلب العناية الفائقة عند تقدير المخصصات والاحتياطيات.
- يظهر بند الزكاة عند التوزيعات.

4-تعريف القوائم المالية وفقا للمعايير الشرعية:

من خلال المعيار الشرعي للزكاة، ذكر في المادة (3/2) القوائم المالية المتعلقة بالزكاة، وفي المادة (1/3/2) قائمة المركز المالي: نظرا لتعلق الزكاة بملكية موجودات زكوية فأن العبرة في حسابها للمؤسسات (الشركات)بالبيانات الواردة في قائمة المركز المالي للمؤسسات، والميزانية المذكورة في المعيار الشرعية يعنى بها المشتملة على الموجودات والمطلوبات وما يتعلق بها من مخصصات[٤]. وذلك لا يدل على أن قائمة الدخل ليس لها أهمية في حساب وعاء الزكاة، كما ذكر في نص المعيار الشرعي في المادة (2/3/2) قائمة الدخل (حساب الأرباح والخسائر) ليست أساسا لحساب الزكاة، ولكن يرجع إليها في الموجودات الثابتة الدارة للدخل لمعرفة إيرادها أو ربحها ولا يشترط في وجوب الزكاة كون المؤسسة رابحة ، ولا يمنع[٥] من الجوب كونها خاسرة بل تجب الزكاة عليها، ما لم تستغرق المطلوبات على المؤسسة (الدائنون) موجوداته[٦].

تأكيدا على ذلك ذكر احد الكتاب[٧] بأن البيانات المالية الختامية للشركات تضم العديد من القوائم المالية التي يتم إعدادها لأغراض وغايات مختلفة، ولأغراض حساب الزكاة يعتمد على قائمة المركز المالي المسماة (الميزانية) مع متمماتها وإيضاحاتها التابعة، ويستبعد في المقابل جميع القوائم الأخرى، مثل قائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغيرات في حقوق الملكية، وغيرها مما يصمم لأهداف محاسبية خاصة، وأضاف بأن سبب ذلك أن الميزانية تبين كيف تم توظيف الأموال وكيف تم استخدامها من قبل الشركة خلال السنة المالية وحتى نهايتها. فهي تمثل كشفا ماليا ومقياسا محاسبيا منضبطا ينسجم مع

---

[١])د.محمد كمال عطية، نظم محاسبة في الإسلام،مكتبة وهبة، القاهرة،1989 ،ص372.

[2]) E arl. K Stice, James D. Stice, Financial Accounting , THOMSON South- Western,2006.P123.

[٣])د.محمد كمال عطية، مرجع سابق، ص372.

[٤])المعايير الشرعية، معيار الزكاة(35)، 2017، ص ص 881-882.

[٥])سلطان المحمد السلطان، التحليل المحاسبي لقياس وعاء الزكاة، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود ، المجلد 12، العدد الأول ،1407-1987،ص ص95-96.

[٦])المعيار الشرعي للزكاة (35) 2017 ، ص882.

[٧])د.رياض منصور يوسف الخليفي، معيار محاسبة زكاة الشركات، دراسة شرعية ومحاسبية وقانونية واقتصادية، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية،2018،ص62.

غايات نموذج الزكاة طبقا لمعيار الغنى في الشريعة الإسلامية، كما ذكر دكتور الساعوري[١] بأن دافع الزكاة لا يحتاج إلى فصل الأصول المتداولة عن غيرها من أمواله يكفيه النظر إلى ميزانيته فيحسب الزكاة على مجموع ما لديه من صافي الأصول كما أنها الأيسر والأسهل لإدارة الزكاة عند حسابها .

يلاحظ من ذلك بأن الميزانية هي الأساس في حساب وعاء الزكاة، وبما أن الميزانية قائمة على معادلة تساوي الطرفين(الأصول =الخصوم) محاسبيا، فأن ذلك يمهد لإيجاد بنود معادلات لحساب وعاء الزكاة متساوية الأطراف ومتساوية القيمة بالرغم من اختلاف بنود المعادلات.

5–معادلات حساب وعاء الزكاة: ترى الباحثة بأن مسميات معادلات حساب وعاء الزكاة استمدت من المجال الذي اشتقت منه، كما بينت العديد من المراجع العلمية فمن الناحية المحاسبية هي معادلة:

الأصول – الخصوم= وعاء الزكاة

أما من الناحية الاقتصادية فتصبح المعادلة: **المصادر –الاستخدامات= وعاء الزكاة**

أما من الناحية الإدارية المعادلة: **الموجودات – المطلوبات= وعاء الزكاة**

فوفق المعيار الشرعي للزكاة(35) يتم تحديد وعاء الزكاة على إحدى المعادلتين (الطريقتين): معادلة (طريقة) صافي الموجودات ومعادلة (طريقة) صافي الأصول المستثمرة، وأسس بنود التقويم في الطريقتين مختلفة، وأضاف المعيار أذا روعي الفرق في تلك الأسس كانت النتيجة واحدة[٢]، لذا يلاحظ اختلاف المسميات لمعادلات حساب وعاء الزكاة كالآتي:

اولأ: معادلات حساب وعاء الزكاة من بنود الميزانية يتبع إحدى الطريقتين(المعادلتين):

- **المعادلة الأولى : شكل(1)**

رأس المال العامل= الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة

- **المعادلة الثانية:شكل (2)**

صافي الأصول المستثمرة: الخصوم الثابتة – الأصول الثابتة

[١])المعيار الشرعي، مرجعسابق،ص103.
[٢])المعايير الشرعية،2017، ص879.

ثانيا: معادلة حساب وعاء الزكاة وفق النشرة الداخلية لأمانة الشركات الاتحادية بديوان الزكاة :

شكل (5)معادلة مصادر الأموال:

رأس المال المدفوع وما في حكمة	××××	
+ صافي الربح السنوي نهاية العام	××××	
(+أو−) الربح التقديري للمخزون نهاية العام	××××	
(+) الأرباح المرحلة للسنوات السابقة (أو أرباح تحت التوزيع ، والأرباح تحت التسوية)	××××	
+ كافة الاحتياطيات	××××	
+كافة المخصصات الإ(أربعة مستثناة):	××××	
- مخصص الديون المعدومة		
- مخصص إتعاب المراجعة		
- مخصص فوائد ما بعد الخدمة		
- مخصص إهلاك الأصول الثابتة		
رصيد الحساب الدائن للمساهمين أو جاري المساهمين آخر العام	××××	
الديون طويلة الأجل أو القروض من الشركاء	××××	
ناقصا:		××××××
صافي الأصول الثابتة (أي بعد خصم الإهلاك)	××××	
الاستثمارات طويلة الأجل	××××	
مصروفات التأسيس	××××	
خسارة العام أو الخسائر المرحلة	××××	
الخسائر التقديرية للمخزون آخر العام	××××	
جملة الخصومات		×××××
وعاء الزكاة		××××××

المصدر : أمانة الشركات، ديوان الزكاة ، السودان **الديون التي تمول أصول ثابتة تضاف لوعاء الزكاة

- **شكل (6)معادلة استخدامات الأموال:**

الأصول المتداولة	××××	
(+أو−)الأرباح أو الخسائر التقديرية للمخزون آخر المدة	×××××	
جملة الأصول المتداولة		×××××
ناقصا:		
الخصوم المتداولة :	×××××	
بعد الاستبعادات الآتية :		
- كافة الاحتياطيات أن وجدت		
- كافة المخصصات ما عدا (الأربعة المستثناه)		
رصيد الحساب الدائن للمساهمين أو جاري المساهمين	××××	
القروض طويلة الأجل أو القروض من المساهمين	×××××	
صافي الخصوم المتداولة		×××××
وعاء الزكاة		×××××

المصدر:: أمانة الشركات، ديوان الزكاة السودان ** المخصصات المستثناه:مخصص الديون المعدومة، مخصص إتعاب المراجعة، مخصص فوائد ما بعد الخدمة، خصص إهلاك الأصول الثابتة

ثالثا:شكل(7) معادلات حساب وعاء الزكاة وفق معيار الزكاة (35) كالآتي:

الموجودات الزكوية –(المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية في تاريخ قائمة المركز المالي+مجموع أقساط السنة المالية التي تستحق على المؤسسة في الفترة المالية اللاحقة +حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة +حقوق الأقلية +الحقوق الحكومية +الحقوق الوقفية +الحقوق الخيرية +حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح أذا لم يكن لها مالك معين)

**الموجودات الزكوية: تشمل النقد وما في حكمه، الذمم المدينة محسومة منها الديون المشكوك في تحصيلها (غير مرجوة السداد)، كما تشمل الموجودات المعدة للمتاجرة (مثل البضاعة ، الأوراق المالية ، العقار) وموجودات التمويل (مضاربة ، مشاركة ، سلم ، استصناع،...) ويحسم من موجودات التمويل المخصصات الواجب حسمها، كما يحسم من موجودات التمويل الموجودات الثابتة المتعلقة بها.

يلاحظ بأن المعادلات تتشابه من ناحية أطراف المعادلة وتختلف من ناحية البنود، ومن بنود الميزانية التي ما زالت تحظى بجدلا واسع بين المفكرين والعلماء المسلمين، هي الأصول الثابتة في إدخالها أو عدم إدخالها من ضمن الأموال الزكوية، الذي يمثل الطرف المدين من الميزانية.

يرى أحد الكتاب[١] بأن الأصول الثابتة تجب فيها الزكاة وذلك للأسباب التالية:

هنالك تشابه بين الأصول الثابتة وعروض التجارية لذلك تجب الزكاة في الأصول الثابتة للأسباب التالية:

- كلا منهما مستثمر بغرض الربح.
- غالبا ما تشترك الأصول الثابتة مع عروض التجارة تتحول من ثابتة إلى متداولة والعكس، وغالبا مصدر المال وصاحبه واحد مشترك لا تستطيع أن تفرق بينهما.

ولقد حسم دليل الإرشادات[٢] إلى حد ما ذلك الجدل بأن قسم الأصول الثابتة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول وهي الأصول الثابتة التشغيلية، وأعتبرها من الأصول الثابتة التي لا تجب فيها الزكاة، والقسم الثاني الأصول الثابتة الدَّارة للدخل، وأعتبرها من ضمن الأصول الثابتة التي تجب الزكاة في إيرادها وغلتها، والقسم الثالث الأصول الثابتة العقارية، التي أعتبرها من الأصول الثابتة التي تجب فيها الزكاة أذا كانت عروض تجارة، ويلاحظ بأن الأصول الثابتة مازالت محل جدل لأن معيار تحديدها ثابتة أم عروض تجارة، العمل الذي ينوي صاحب المال القيام به، وترى الباحثة بأن هذا يستلزم من الشركة الإفصاح عن الأصول الثابتة ونوع عملها حتى يحسب وعاء الزكاة بطريقة علمية وشرعية صحيحة

ويلاحظ بأن المشاكل التي يتعرض لها الوعاء الزكوي في شركات المساهمة كثيرة كما ذكر احد الكتاب[٣] بالإضافة لمشاكل الأصول الثابتة، أيضا هنالك مشكلة القروض ومشاكل الديون الآجلة ومشاكل الدائنين ومشكلة جاري المساهمين (المرابحات) ومشاكل معالجة الضريبة، وكيفية معالجة التبرعات والإكراميات والحوافز ومكافآت مجلس الإدارة ومكافآت العاملين والمخصصات والاحتياطيات ومخصص قيمة الزكاة السنوية، وهذه المشاكل تقوم أمانة الشركات بديوان الزكاة في السودان بعلاجها عن طريق إعادة حساب بنود الميزانية لكل شركة على حدة، ويعود ذلك إلى عدم إفصاح الشركات عن تلك البنود بالطريقة الصحيحة، وسوف يتضح ذلك من خلال التطبيق العملي.

6-بنود أطراف معادلات حساب وعاء الزكاة: هي البنود التي يتكون منها طرفي معادلات حساب وعاء الزكاة وتتمثل في الموجودات(الأصول)، المطلوبات(الخصوم)، حقوق الملكية(حقوق حملة الأسهم)، من شكل (8)تعريف بنود المعادلات بصفة عامة من الناحية الشرعية ومن الناحية المحاسبية.

[١])د.أحمد الساعوري، مرجع سابق، ص100.
[٢])بيت الزكاة الكويتي، دليل الإشادات لحساب زكاة الشركات، المادة(8)،4 ، 2015، ص30.
[٣]) عبد الودود علي أحمد علي، إطار مقترح لتحديد وعاء زكاة الشركات المحدودة في السودان ، سلسلة إصدارات الزكاة رقم (27)الطبعة الثانية، مطبعة أرو، 2014،ص9.

شكل (8)

تعريف بنود أطراف معادلات حساب وعاء الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة(35)ودليل الإرشادات الكويتي وعلم المحاسبة

البند	التعريف الشرعي وفق المعايير الشرعية	التعريف المحاسبي
حقوق الملكية	لم تعرف في المعايير الشرعي للزكاة بصفتها حقوق ملكية، عرفت في دليل الإرشادات لبيت الزكاة الكويتي من ضمن تعريف المطلوبات: هي حقوق أصحاب الشركة(المتمثلة في حقوق الملكية من رأس المال المدفوع والاحتياطيات والأرباح المحتجزة)[١].	يطلق على حقوق الملكية في شركات المساهمة (حقوق حملة الأسهم) وتمثل الحقوق المالية في الوحدة الاقتصادية(الشركة) الموارد المستثمرة بواسطة الملاك، وهي تساوى مجموع الأصول مطروحا منها الالتزامات[٢].
الموجودات (الأصول)	تنقسم إلى قسمين: موجودات ثابتة وموجودات متداولة، والموجودات الثابتة هي الموجودات ذات الأجل الطويل وتنقسم إلى الموجودات الثابتة التشغيلية: وهي التي تقتنى بهدف استخدامها في أغراض الشركة وليس بغرض إعادة بيعها وتحقيق الربح مباشرة.، الموجودات الثابتة الدّارة للدخل: هي المستغلات كالمعد للإيجار من العمارات أو السيارات، الاستثمارات العقارية:التي اشتريت بغرض المتاجرة بها. الموجودات المتداولة: تشمل الموجودات سهلة التسييل مثل النقدية والقابلة للتحول للنقدية مثل الأسهم، والموجودات السلعية[٣].	هي الموارد اقتصادية المملوكة بواسطة وحدة اقتصادية (الشركة)معينة ويتوقع الاستفادة منها مستقبلا ويدخل في هذا التعريف كل الأصول سواء أكانت في شكل موجودات مثل المباني وأراضي، عقارات وإنشاءات، آلات، سيارات،أثاث ومعدات، ديكور المباني، الحاسب الآلي، إنشاءات تحت التنفيذ، أجهزة اتصال،تركيبات كهربائية، أو في شكل حقوق قانونية مثل المستحق طرف العملاء والاستثمارات وحقوق الاقتراع[٤].
المطلوبات(الإلتزامات)	تنقسم المطلوبات إلى: أ/ مطلوبات(الالتزامات)(الخصوم) غير المتداولة (طويلة الأجل) وهي ما يستحق بعد سنة وهي التي تنشأ عن شراء الموجودات الثابتة بالأجل والمستحقات الأخرى الطويلة. ب– مطلوبات متداولة (قصيرة الأجل) وهي ما يستحق خلال سنة[٥].	هي الديون المستحقة على الوحدة الاقتصادية(الشركة) المعينة ويثبت الالتزام الناشئ عن شراء بضائع أو الحصول على خدمات بالأجل في حساب الدائنين وقد نشا الالتزام عن طريق الاقتراض وقد يكون الالتزام في صورة ورقة دفع عبارة عن تعهد مكتوب يدفع مبلغ معين مضافا إليه الفوائد في تاريخ معين وقد تكون للوحدة الاقتصادية(للشركة) التزامات في شكل أوراق دفع وأخرى في شكل حسابات دائنة يجب أن يظهر في الميزانية العمومية منفصلين. [٦]

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من الشكل (8) ومن خلال تعريف أطراف بنود المعادلات أنه يوجد تشابه بين التعريف الفقهي والتعريف المحاسبي لبنود قائمة المركز المالي(الميزانية العمومية) في المعنى، بينما يلاحظ بأن التعريف المحاسبي أكثر تحديدا للبند من ناحية صفته المالية من التعريف الشرعي فمثلا بالنسبة للموجودات: التعريف الشرعي فصل فيها لأغراض الأموال الزكوية على حسب الغرض من اقتنائها، ما أذا كانت تشغيلية أو دارة للدخل وعقارات معدة للبيع، أما بالنسبة للمطلوبات يلاحظ بأن التعريف المحاسبي أدق من التعريف الشرعي عرف المطلوبات بأنها ديونا على الشركة، بينما التعريف الشرعي ركز على الفترة فقط.

تعريف البنود التي تحتوي عليها أطراف المعادلات المتمثلة في الموجودات والمطلوبات وحقوق الملكية من الناحية الشرعية ومن الناحية المحاسبية وحكم الزكاة في كل بند، مما يساعد على عملية الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية لكل بند.

[١])بيت الزكاة الكويتي، مرجع سابق،ص60.
[٢])فالتر ميجس، روبيرت ميجس، مرجع سابق،ص48.
[٣]) معيار الزكاة (35)، مرجع سابق،ص ص884-886.
[٤])فالتر ميجس، روبيرت ميجس، مرجع سابق،ص45
[٥]) معيار الزكاة، مرجع سابق، ص900.
[٦])فالتر ميجس، روبيرت ميجس، مرجع سابق،ص47.

شكل (9)

تعريف بنود الموجودات(الأصول) المتداولة وفق القوائم المالية في علم المحاسبة للشركات و المعيار الشرعي للزكاة(35)(ومحاسبة الزكاة)وحكم الزكاة فيه

البند	فروع البند	تعريفه وفق المعايير الشرعية محاسبة الزكاة	تعريف البند وفق المحاسبة المالية	حكم الزكاة
الموجودات (الأصول) السائلة أو سهلة التسييل	النقدية تشمل : النقدية في الصندوق الموجودات الذهبية الموجودات الفضية	النقدية هي جميع العملات الورقية والمعدنية، من ضمنها الصكوك(الشكات)والعملات والطوابع المالية(الدمعة)والسلف المستديمة وأية مبالغ تكون موجودة لدى الخزينة، أما الموجودات من الذهب والفضة: تشمل جميع الموجودات من الذهب والفضة كالنقود التذكارية والسبائك والتحق وغيرها اشتريت بغرض التجارة)	هي النقود المودعة في البنوك وأي عناصر أخرى يقبلها البنك كإيداع في الحال ، وتتضمن العملات المعدنية والبنكنوت والشكات	تزكى المبالغ، وإذا كانت بعملات أجنبية أو التحف التذكرية فيزكى معادلها بسعر الصرف السائد يوم وجوب الزكاة
	الأرصدة في البنوك تشمل : الحسابات الجارية	تشمل الحسابات الجارية لدى بنوك أخرى أو لدي بنك السودان	وهي الحسابات الجارية المدينة التي تزداد بالعناصر المدينة وتنقص بالعناصر الدائنة	تعتبر قروضا لدى المؤسسات والشركات الأخرى مؤكدة السداد تجب فيها الزكاة، أذا كانت لدى بنوك ربوية يجب تزكية أصل المبلغ دون الفوائد الربوية
	الحسابات الاستثمارية	هي المبالغ المودعة لدى البنوك لغرض الاستثمار أو السحب عند الطلب	كانت ضمن الودائع العادية لدى البنوك وقد ظهر نتيجة تطبيق محاسبة الزكاة	تدخل هي واربحها وعوائدها ضمن الوعاء الزكوي أذا كانت في بنوك إسلامية
	السندات والصكوك والصناديق:السندات واذونات الخزانة الصكوك الاستثمارية لصناديق الاستثمارية	هي السندات أما الأذونات التي تصدرها الحكومات بغرض الاقتراض من السوق المحلي وإيجاد أدوات استثمارية ثانوية، أما الصكوك الاستثمارية فهي أنواع يصدرها مالك عين مؤجرة أو عين موعود باستئجارها أو يصدرها وسيط مالي ينوب عن المالك بغرض بيعها واستيفاء ثمنها من حصيلة الاكتتاب فيها وتصبح العين مملوكة لحملة الصكوك	هي سندات أو شهادات أو صكوك مديونية تصدر بواسطة الشركة لتقترض ديونا لفترة طويلة، الصكوك الاستثمارية والصناديق الاستثمارية ظهرت نتيجة لتطبيق محاسبة الزكاة	يزكى أصل السند، بالنسبة للصكوك الاستثمارية تزكيها الشركة التي تديرها لأنها ليست مطلوبات تزكي نصبها من الربح أو عمولتها ضمن الموجودات النقدية
	المبالغ المحتجزة للتوثيق: هامش الجدية العربون المقدم لتأمين الابتدائي التأمينات النقدية	هامش الجدية وهو المبلغ المقدم تأكيدا للوعد الملزم لتغطية ضرر النكول، أما التأمينات لدى الغير تمثل المبالغ المودعة لدى بعض المؤسسات الحكومية أو الخاصة التي تطلبها ضمانا لاستمرار تزويد المستهلك بالخدمة المقدمة مثل التأمينات لمقدمة للكهرباء.	ظهرت نتيجة تطبيق محاسبة الزكاة	زكاته على الجهة التي قدمته، أذا أودع في حساب جاري يطبق عليه زكاة الحسابات الجارية، وإذا أودع في حساب استثمار يطبق عليه زكاة الحسابات الاستثمارية
الموجودات(الأصول) المتداولة السلعية (عروض التجارة)	المخزون السلعي	هو المواد والبضائع التي يقصد بيعها على حالتها أو بعد تحويلها وتختلف عناصر المخزون السلعي في المؤسسات التجارية عنها في المؤسسات الصناعية فالمؤسسات التجارية تقوم بشراء سلع بغرض بيعها دون إدخال أي تغييرات في مواصفاتها ومن أمثلة المخزون السلعي في المؤسسات التجارية ، لمواد التامة الصنع الجاهزة للبيع وبضاعة الوكالة لدى الغير ، أما في المؤسسات الصناعية فبالإضافة إلى ما تقدم توجد المواد الأولية والبضاعة قيد التصنيع والمهمات الصناعية.	المخزون هو مجموع العناصر الملموسة والمملوكة للوحدة الاقتصادية(الشركة) التي تكون في شكل :1- بضاعة معدة للبيع خلال النشاط العادي للشركة ، 2- أو مواد منتجات تحت التشغيل ما زالت في مرحلة الإنتاج حتى تصبح معدة للبيع، 3-أو مواد ومهمات تستهلك مباشرة في العملية الصناعية	يختلف الحكم الشرعي في زكاته على المخزون السلعي بحسب الغرض منه، النية هي المقياس للزكاة
	البضاعة التامة الصنع	هي البضاعة المعدة للبيع التي تمتلكها الشركة في آخر الفترة المالية	يتكون من جميع السلع المعدة للبيع خلا نشاط الشركة العادية	تزكى بالقيمة السوقية يوم وجوب الزكاة
	البضاعة قيد التصنيع	هي السلع التي ما تزال قيد عملية الإنتاج أو التصنيع ،أي التي لم يكتمل تصنيعها بعد	هي السلع التي ما تزال قيد عملية الإنتاج أو التصنيع ،أي التي لم يكتمل تصنيعها بعد	تزكى بحسب بقيمتها السوقية يوم الوجوب، فأن لم تعرف لها قيمة سوقية يؤخذ بالتقويم المحاسبي المذكور

	الأعمال الإنشائية قيد التنفيذ	هي الأعمال الإنشائية التي ما زالت قيد التنفيذ في تاريخ إعداد البيانات المالية في شركات المقاولات وربما تستمر فترة التنفيذ عدة سنوات بالنسبة لعقود التنفيذ الطويلة الأجل	هي الأعمال الإنشائية التي ما زالت قيد التنفيذ في تاريخ إعداد البيانات المالية في شركات المقاولات وربما تستمر فترة التنفيذ عدة سنوات بالنسبة لعقود التنفيذ الطويلة الأجل	عند زكاة الأعمال الإنشائية تقسم إلى قسمين: الأول: الأعمال الإنشائية التي تستدعي إضافة مواد خام تجب فيها الزكاة وفق عروض التجارة،أو بالتقويم المحاسبي المذكور أذا لم تعرف لها قيمة سوقية الثاني:الأعمال الإنشائية التي لا تستدعي استخدام مواد خام، لا زكاة فيها
	المهمات الصناعية	هي عبارة عن المخزون من قطع غيار الآلات والمعدات المستخدمة في الإنتاج (عروض قنية) وهذه المواد تظهر في بند مستقل ضمن الموجودات الثابتة(التشغيلية أو الدارة للدخل)	هو عبارة عن المخزون من قطع الغيار المستخدمة في الإنتاج	لا زكاة فيها
	البضاعة في الطريق	هي البضاعة التي اشترتها الشركة خلال الفترة المالية وتم شحنها ، أي أنها في نهاية الفترة المالية لا تزال في الطريق	البضاعة المشتراه ومازالت في الطريق حتى إعداد الحسابات الختامة	فيها زكاة وتقوم وتحسب بسعر المكان الذي توجد فيه
	البضاعة لدى الغير برسم البيع (بالوكالة)	هي البضاعة التي يقوم مالكها بإيداعها في حيازة شخص آخر يوكله ببيعها	وهي بضاعة الأمانة	تزكي بسعر السوق في المكان التي توجد فيه
	ما يعد للمتاجرة من الحقوق المعنوية	الحقوق المعنوية مثل حق التأليف والابتكار والعلامات التجارية وبرامج الحاسوب	لا يوجد لها تعريف في المحاسبة تعرف من خلال الأصول الثابتة	تزكي زكاة عروض التجارة
	البضائع المستوردة باعتمادات مستنديه مغطاة من المؤسسة وتشمل نفقات فتح الاعتماد والمبالغ المحجوزة من قبل البنوك الوسيطة	هي نوع من السلف يقدمه البنك نيابة عن عملائه لتمويل عمليات التجارة الخارجية	هي نوع من السلف يقدمه البنك نيابة عن عملائه لتمويل عمليات التجارة الخارجية	تزكى مبالغ الاعتمادات، عند تملك البضاعة تزكى بقيمتها السوقية
	البضائع المعدة للتصدير باعتمادات مستنديه لصالح المؤسسة	يعد هذا الحساب بمثابة حساب نظامي تسجل فيه مبالغ الاعتمادات المستندية المفتوحة لصالح الشركة من قبل المستوردين منها	هي البضائع التي تفتح لها اعتمادات مستنديه للغير	تزكى البضاعة التي مازالت لدى الشركة، لا تزكى المبالغ المحتجزة
	ما يوجد في نهاية الحول من مواد خام (مواد أولية)	لم تعرف في المعايير الشرعية	هي المواد الأولية للتصنيع المنتج	تزكى بقيمتها السوقية قبل دخولها في المصنوعات، أما المواد المساعدة مثل مواد التنظيف وغيرها لا زكاة فيها
الموجودات (الأصول) المتداولة الأخرى	القروض، وحسابات السحب على المكشوف	لم تعرف		تزكى القيمة المدفوعة
	مدينون(الذمم المدينة)	تنشأ نتيجة بيع الشركة البضائع والخدمات بالدين	هم المدينون المرجو أداء دينهم.	تزكى أذا كانت مرجوة السداد
	المصروفات المقدمة	مصروفات دفعت مقدما		لا زكاة فيها
	الإيرادات المستحقة	وهي الإيرادات التي تخص الفترة الحالية ولم تقبض بعد		تزكى زكاة الديون
	أوراق القبض	هي الأوراق الموجودة فعلا لدى الشركة التي لم يحن بعد ميعاد استحقاقها مثل سندات السحب والسندات الإذنية	عبارة عن سند إذني تسوى به الديون	يزكى أصل الدين بما فيها الزيادة المدمجة في الثمن أذا كان عن سلعة مبيعة بالأجل
	المبالغ المدفوعة مقدما	كالعربون عن العقود المبرومة		يحسم من الموجودات الزكوية للمشتري، ولا يحسمه البائع من مجوداته الزكوية بل تجب تزكيته عليه لأنه يملكه سواء فسخ المشتري العقد أو أمضاه

يلاحظ من بيانات شكل(9) أن بعض البنود ظهرت في الميزانية نتيجة تطبيق المعاملات المالية الإسلامية في أداء المصارف مثل مدينو المضاربة، صناديق الاستثمار، يلاحظ من الشكل السابق بأن بيت الزكاة الكويتي ومعيار الزكاة الشرعي (35) ركزا على حكم الزكاة في تلك الأموال، ولم يتم تعريف تلك البنود التعريف الشرعي الذي ينفي الجهالة عند حساب الأموال الزكوية كما يلاحظ بان المعيار الشرعي قد فصل في البضاعة من ناحية موجودة في مخازن الشركة أم عند الغير أم بضاعة تامة أم غير تامة الصنع وذلك في رائي يبين حجم الأموال التي تجب فيها الزكاة.

شكل (10)

تعريف بنود المطلوبات(الالتزامات) (الخصوم)المتداولة وفق بنود القوائم المالية للشركات و المعيار الشرعي للزكاة(35)(محاسبة الزكاة) وحكم الزكاة

البند	فروع البند (الموجودات المتداولة	تعريفه وفق المعايير الشرعية للزكاة (أحيانا مستمدة من تعريف المحاسبة الإسلامية)	تعريفه وفق المحاسبة المالية	حكم الزكاة فيه
المطلوبات(الخصوم) (الالتزامات)المتداول	الحسابات الجارية	يحتفظ بعض عملاء البنوك بحسابات جارية دائنة لدى البنوك التقليدية للاستخدام اليومي، فيسحب ويودع متى أراد ولا يعطيه البنك في العادة أي فوائد عليها	الحسابات الجارية في المحاسبة المالية أما حسابات جارية مدينة أو دائنة وتضاف لها أو تخصم منها فوائد	تحسم من الموجودات الزكوية
	الحسابات الاستثمارية	هي حسابات تودع لدي البنوك الأخرى بموجب عقد استثماري، بأي صيغة من صيغ التمويل الإسلامي مع المشاركة في المغنم والمغرم	تدمج مع الحسابات الجارية والودائع الأخرى ويستخدمها البنك في الإقراض	تحسم من الموجودات الزكوية وإرباحها
	القروض قصيرة الأجل وحسابات السحب على المكشوف	هي المبالغ التي تقترضها الشركة من البنوك إما في صورة قروض تنظمها اتفاقية بين الطرفين بتاريخ سداد معين أو حسابات السحب على المكشوف، وهي حسابات يرخص للمستفيد منها أن يسحب من البنك في حدود السقف الائتماني المقرر له.	هي مبالغ يجب سدادها خلال دورة عمليات أو سنة واحدة	تزكى القيمة المدفوعة
	الدائنون	هي المبالغ المستحقة أو الواجبة الدفع لدائني الشركة خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن سنة، تنشأ هذه الحسابات نتيجة شراء الشركة للبضائع واللوازم والمعدات من الموردين وللخدمات التي حصلت عليها على الحساب	هي المبالغ المستحقة أو الواجبة الدفع لدائني الشركة خلال فترة زمنية قصيرة لا تزيد عن سنة، تنشأ هذه الحسابات نتيجة شراء الشركة للبضائع واللوازم والمعدات من الموردين وللخدمات التي حصلت عليها على الحساب	يحسم من الموجودات الزكوية كل عام الديون التي على المزكي سواء أكانت حالة أم مؤجلة وذلك بعد استبعاد الأرباح المؤجلة
	دائنو بضاعة السلم المبيعة	هم المشترون بضاعة سلما من الشركة ولم يقبضوا البضاعة وهي دين لعدم تسليمها بعد	ظهرت نتيجة لظهور المعاملات المالية	يحسم من الموجودات الزكوية
	دائنو بضاعة الإستصناع المبيعة	وهي دين للتعاقد على صناعة بضاعة معينة وعدم تسليمها بعد	ظهرت نتيجة لظهور المعاملات المالية	تحسم من الموجودات الزكوية
	دائنو بضاعة الإستصناع المشتراه	وهو ما ترتب في ذمة الشركة عن شرائها لبضائع مستصنعة	ظهرت نتيجة لظهور المعاملات المالية	تحسم من الموجودات الزكوية
	أوراق الدفع	هي الكمبيالات والسندات لأمر الصادر لمورد البضائع والخدمات بالأجل أو عند الاقتراض بدون فائدة أذا كانت مستحقة في السنة الزكوية التالية	تنشأ أوراق الدفع بمقتضى كمبيالة أو سند إذني مستحق لمورد السلع والبضائع والخدمات والآلات وغيرها عند افتراض نقود أو تأجيل الثمن أو جزء منه، وتشمل أوراق الدفع على المبلغ المستحق ، وتاريخ السداد وغيرهما من البيانات	تحسم من الموجودات الزكوية
	الضرائب المستحقة	تخص السنة الحالية ويستحق سدادها في السنة اللاحقة	هي المبالغ المستحقة بقانون الضرائب سواء كانت تلك المحسوبة على أرباح الشركات أو على رواتب الموظفين تسدد في تاريخ معين في وقت لاحق لتاريخ القوائم المالية	تحسم من الموجودات الزكوية
	مستحقات العاملين	مبلغ مستحق للعاملين بالشركة	هو مبلغ مستقطع لمواجهة التزام الشركة تجاه العاملين عن سنوات الخدمة	لا تحسم من الموجودات الزكوي
	التأمينات المقدمة	مقدمة من العملاء لضمان انجاز تعهداتهم وسداد الفواتير الدورية	مبالغ مقدمة لأداء خدمة التأمين	تحسم من الموجودات الزكوية
	المصروفات المستحقة	تخص الفترة الحالية وتسدد خلال الفترة التالية	مصروفات تخص الفترة الحالية وتسدد خلال الفترة المالية التالية بعد استيفاء بعض الإجراءات	تحسم من الموجودات الزكوية
	الإيرادات المقدمة	أذا كانت عن خدمات لم تؤد فلا زكاة فيما يقابل الخدمات غير المؤداة لعدم استقرار الملك في الدفعات	هي مبالغ دفعت مقدما خلال الفترة الحالية وتخص فترة تالية	لا زكاة فيما يقابل الخدمات غير المؤداة، تحسم من الموجودات الزكوية

المصدر؛ إعداد الباحثة

يلاحظ من شكل (10) بأن التعريف الشرعي مستمد من التعريف المحاسبي لأغلب بنود المطلوبات المتداولة، و لحساب المبالغ الزكوية الخاصة بالدائنين يتطلب ذلك تحديد البند على حسب صيغ العملية المنفذة مثلا دائنو سلم أو مرابحة ..وأيضا يلاحظ بان كل المطلوبات تحسم من وعاء الزكاة ما عدا مستحقات العاملين لا تحسم من الأموال الزكوية وأيضا الإيرادات المقدمة.

شكل (11)

تعريف بنود الموجودات(الأصول) الثابتة وفق بنود القوائم المالية للشركات وفق علم المحاسبة و المعيار الشرعي للزكاة(35)(محاسبة الزكاة)وحكم الزكاة

البند	فروع البند (الموجودات المتداولة)	تعريفه وفق المعايير الشرعية للزكاة و محاسبة الزكاة)	تعريفه المحاسبة المالية	حكم الزكاة فيه
الموجودات(الأصول) الثابتة	الموجودات الثابتة للتشغيل	هي الموجودات التي تقتنى بهدف استخدمها	الأصول الثابتة هي الموارد الاقتصادية المملوكة بواسطة الشركة ويتوقع الاستفادة منها مستقبلا ويدخل في نطاق هذا التعريف جمع الأصول مثل الأراضي المعدات والمستحق طرف العملاء والاستثمارات وحقوق الاختراع	لا زكاة فيها
	الموجودات الثابتة الدارة للدخل: - المستغلات - الاستثمارات العقارية	المستغلات: الأعيان المؤجرة من عقارات أو وسائل نقل أو غيرها		يزكى ما بقى من الأجرة
		الاستثمارات العقارية:		يزكى ما بقى من غلتها عند الحول بضمه للموجودات الزكوية
	الموجودات الثابتة العقارات	هي الموجودات العقارية التي اشتريت بغرض المتاجرة بها		أذا كانت عروض تجارة تجب فيها الزكاة بالقيمة السوقية يوم الوجوب
	الموجودات الثابتة المعنوية	هي الحقوق المعنوية مثل حقوق التأليف		على حسب الغرض من وجودها
	المشروعات الرأسمالية قيد التنفيذ التي ليست للمتاجرة	هي مشروعات رأسمالية في الأصول الثابتة ومازالت قيد التنفيذ وقد تدرج من ضمن الأصول الثابتة أو الأصول المتداول ة	هي مشروعات رأسمالية لم تنتهي بعد	يزكى ما بقى من الإيراد بضمه للموجودات الزكوية
	الاستثمارات في الأسهم(للنماء)	هي الاستثمارات في الأسهم التي تقتنى من أجل تحقيق ربح	هي الاستثمارات في الأسهم التي تقتنى من أجل تحقيق ربح	يجب معرفة ما يخص السهم من الموجودات الزكوية مثل النقود عروض التجارة والديون المرجوة السداد
	الاستثمارات في أسهم الشركات التابعة	هي استثمارات في شركة تابعة للشركة الأصلية	وهو ما تمتلكه الشركة الأم نسبة 50% منها	تخرج الشركة الأم نصيبها بنسبة ملكيتها للأسهم

المصدر: إعداد الباحثة

شكل (12)

تعريف بنود المطلوبات(الالتزامات) (الخصوم)الثابتة وفق بنود القوائم المالية للشركات علم المحاسبة و المعيار الشرعي للزكاة(35)(محاسبة الزكاة)وحكم الزكاة

البند	فروع البند (الموجودات المتداولة)	تعريفه وفق المعايير الشرعية للزكاة ومحاسبة الزكاة	تعريفه وفق المحاسبة المالية	حكم الزكاة فيه
المطلوبات (الالتزامات) الثابتة	رأس المال	لا يعتبر من الديون	هو مجموع الأصول التي يبدأ بها العمل	لا يحسم من الموجودات الزكوية
	الاحتياطيات :	احتياطي إعادة التقويم (الاحتياطيات الرأسمالية) ينشأ من إعادة تقويم الموجودات الثابت	**هي مبالغ مستقطعة من لأرباح ، أما بموجب قانون، أو بالنظام الأساسي للمؤسسة، أو بقرار من الجمعية العمومية الغرض منها توفير أموال لتوسع مستقبلا، أو لمواجهة الخسائر المحتملة أو لتوزيع أرباح في السنوات التي لا تحقق أرباح أو لتوزيعها عند انتهاء الحاجة منها**	لا يحسم من الموجودات الزكوية
		الاحتياطي ألإيرادي: جزء من فائض الربح القابل للتوزيع يتم احتجازه بقرار إداري لمواجهة الاحتياجات المستقبلية		لا يحسم من الموجودات الزكوي
		احتياطي الأرباح الناتجة عن عمليات أسهم المؤسسة المشتراه وهو ما يتحقق مشتراء المؤسسة أسهمها وبيعها		لا يحسم من الموجودات الزكوية وهو من الأرباح
		احتياطي الأرباح المقترح توزيعها (المعلنة)		لا يحسم من الموجودات الزكوية
		احتياطي الأرباح المستبقاة وهو ما يقرر ترحيله من أرباح إلى السنوات التالية(احتياطي إيرادي)		لا يحسم من الموجودات الزكوية
	المخصصات	تمثل المبالغ المجنبة من الإيرادات في نهاية الفترة المالية لمقابلة احتمال نقص في الموجودات أو لمقابلة التزام على المنشأة لم يحدد بدقة أو لم يشأ وتنقسم المخصصات إلى:	مخصصات الأصول الثابتة(إطفاء مصاريف ما قبل التشغيل، هبوط أسعار، التأمين)	**لا تحسم من الموجودات الزكوية**
			مخصصات الأصول المتداولة(البضاعة الهالكة أو التالفة، أسعار البضائع ، التأمين، الصيانة، أسعار العمولات)	**لا تحسم من الموجودات الزكوية**
			مخصصات المطلوبات مثل(الإجازات،نهاية الخدمة ومكافأة التقاعد،التعويضات، الضرائب)	**لا تحسم من الموجودات الزكوية**
	الأرباح المبقاة	هي الأرباح التي تم ترحيلها من أعوام سابقة	الأرباح المرحلة من سنوات سابقة	لا تحسم من الموجودات الزكوية
	أرباح العام	هي الأرباح المتحققة في العام	الأربح المتحققة خلال العام	لا تحسم من الموجودات الزكوية

يلاحظ من شكل(11) بأن الأصول الثابتة كما تم بيانه سابقا فصل فيها المعيار الشرعي وقسم الأصول الثابتة إلى ثلاثة أقسام(تشغيلية +دارة للدخل+ عقار)، من شكل (12) يلاحظ بأن الاحتياطيات والمخصصات والأرباح المبقاة وأرباح العام كلها تضاف لوعاء الزكاة ولا تحسم من الموجودات الزكوية، لأنها مبالغ مستقطعة من الربح.

رابعا: إجراءات الدراسة:

أ- مجتمع وعينة البحث:

يتمثل مجتمع البحث في بنود الميزانية وإيضاحاتها، التي تمت مراجعتها من مراجع قانوني خارجي وهيئة الرقابة الشرعية لكل شركات المساهمة العاملة بالسودان، بينما تتمثل عينة البحث في بنود الميزانية العمومية أو الموقف المالي والايضحات، لميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018م، واستبعدت ميزانيات الشركات المساهمة الصناعية والتجارية الأخرى بسبب ضعف أدائها المالي خلال العشرة سنوات الأخيرة، والأدوات التي استخدمت في البحث هي أداة الملاحظة لبنود الميزانية لبنك فيصل الإسلامي ومقارنتها مع متطلبات بنود معادلات حساب وعاء الزكاة لشركات المساهمة المذكورة في الأشكال من (8)إلى(12)، كما استخدمت أداة المقابلة في البحث،كانت المقابلة مع مديرة ومحاسبي أمانة زكاة الشركات يوم الثلاثاء 23 يوليو 2019م بأمانة الزكاة بالخرطوم، ومقابلة مع مدير هيئة الرقابة الشرعية ببنك فيصل الإسلامي يوم الخميس 4 يوليو 2019م، تم طرح عدد من الأسئلة التي تخص بنود الميزانية لحساب وعاء الزكاة.

ب-نبذة تعريفية عن بنك فيصل الإسلامي وديوان الزكاة بالسودان:

اولأ: بنك فيصل الإسلامي: منذ إنشائية في العام 1977م بدأ التعامل بالمعاملات المالية وفق فقه المعاملات الإسلامي، وهو يعتبر من المصارف الخاصة، ويخضع لرقابة بنك السودان، وألزم بنك السودان كل المصارف في السودان بإنشاء هيئة رقابة شرعية للرجوع إليها للإفتاء في المسائل التي تستجد في المعاملات المالية، لذلك لدى بنك فيصل الإسلامي هيئة رقابة شرعية مسؤولة عن مراجعة القوائم المالية من الناحية الشرعية ومدى اتساقها مع فقه المعاملات.

ثانيا: ديوان الزكاة: هو الديوان المنشأ بموجب (المادة 4 من قانون الزكاة لعام 2001م) عبارة عن هيئة مستقلة لها الشخصية الاعتبارية، ومن أهم اختصاصاته تحصيل الزكاة المستحقة بالطرق التي تحددها اللوائح، وصرف الزكاة لمستحقيها، وتم إنشاء أمانة خاصة بزكاة الشركات تهتم بحساب وعاء الزكاة بالطريقة الشرعية من بنود الميزانيات الخاصة بكل الشركات العاملة في السودان، حيث تقوم أمانة الشركات بالديوان بمراجعة بنود ميزانيات الشركات مرة أخرى وحساب وعاء وقيمة الزكاة، ومن أهم أهداف الديوان، تطبيق فريضة الزكاة وصرف الصدقات بما يحقق طهارة المال وتزكيته، كما نظمت اللائحة كيفية حساب وعاء وقيمة زكاة الشركات المساهمة، في الخطوات التالية:

- ملئ بيانات إقرار الزكاة .
- أن يرفق بالإقرار حسابات معتمدة بواسطة مراجع معتمد وتعد وفق للأسس الحسابية المتعارف عليها، يقصد بالحسابات: (أ) الميزانية أو بيان بالموجودات والديون،(ب)حساب المتاجرة،(ج)حساب الأرباح،(د)حساب
- الإيرادات والمدفوعات(المصروفات)،(هـ)أي حساب مماثل آخر أيا كان نوعه،و)قائمة بالمواد المالية وأوجه الصرف[1].

[1])جهورية السودان،ديوان الزكاة، الأمانة العامة، لائحة الزكاة لسنة،2004 ،المادة (4/22)،ص17.

خامسا: تحليل فرضيات الدراسة: لحساب وعاء وقيمة الزكاة في الشركات المساهمة يجب :

- إعداد الميزانية وما يتبعها من قوائم وإيضاحات من قبل المحاسبين المؤهلين تأهيلا محاسبيا جيدا وذلك لإعداد القوائم المالية وفق اللوائح والقوانين للمعايير المحاسبية.
- الإفصاح عن البنود التي لم يتم ذكرها في القوائم المالية في والايضحات المرفقة مع القوائم المالية.
- إخضاع البنود التي يشتبه فيها من الناحية الشرعية لهيئة الرقابة الشرعية بالمصرف لتقديم فتوى بشأنها.
- إخضاع القوائم المالية للمراجعة من قبل مراجع قانوني وملم بالعمليات الشرعية بالمصارف لأبدأ رأيه في القوائم المالية ومدى اتساقها مع المبادئ المحاسبية والمعايير، ثم تراجع من قبل هيئة الرقابة الشرعية.

تحليل الفرضية الأولى: تستخدم ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018 م للتطبيق العملي لاختبار فرضيات البحث، في المعادلات الثلاث لحساب وعاء الزكاة، معادلة بنود الميزانية، و معادلة أمانة الزكاة، و معادلة معيار الزكاة(35) لإثبات أو رفض فرضيات البحث، ولتسهيل مصطلحات البحث يستخدم معادلة الميزانية، ومعادلة أمانة الشركات، ومعادلة معيار الزكاة، إشارة للمعادلات الثلاث.

اولاً: تحليل الفرضية الأولي: بالتطبيق على ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018:

أن لتحديد بنود معادلة صافي الدخل أثر على تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة

جدول (1)

إيجاد وعاء الزكاة من بنود معادلة الفرضية الأولى وفق ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018 م وفقا لبنود الميزانية

الموجودات(الأصول) المتداولة	ـــــ	المطلوبات(الخصوم) المتداولة	
	المبالغ		المبالغ
النقد وما في حكمه	23037076	الحسابات الجارية والادخار	23481035
الاحتياطي النقدي لدى بنك السودان المركزي	2512119	مطلوبات أخرى	4079985
ذمم البيوع المؤجلة	18944440	مخصصات	401405
تمويلات أخري	245041	قرض حسن	—
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	11498	—	—
استثمارات بالتكلفة المستنفدة	1280700	—	—
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	521966	—	—
مضاربات	216499	—	—
مشاركات	628546	—	—
استثمارات عقارية	119661	—	—
مساهمات في شركات تابعة	169995	—	—
موجودات أخرى	2598934	—	—
المجموع	50286476	**المجموع**	27962425
وعاء الزكاة = 22324051			

المصدر: إعداد الباحثة

جدول(2)

إيجاد وعاء الزكاة من بنود معادلة الفرضية الأولى وفق ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018 م وفقا لمعادلة أمانة الزكاة بديوان الزكاة

الموجودات (الأصول)المتداولة		المطلوبات (الخصوم)المتداولة	
الموجودات المتداولة	المبالغ	المطلوبات المتداولة	المبالغ
النقد وما في حكمه	23037076	المطلوبات (الخصوم) المتداولة	4079985
الاحتياطي النقدي لدى بنك السودان المركزي	2512119	رصيد الحساب الدائن للمساهمين أو جاري المساهمين	23481035
ذمم البيوع المؤجلة	18944440	القروض طويلة الأجل أو القروض من المساهمين (مطلوبات أخرى)	—
تمويلات أخري	245041	مخصص الديون المعدومة	17334
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	11498	مخصص أتعاب المراجعة	—
استثمارات بالتكلفة المستنفدة	1280700	مخصص فوائد ما بعد الخدمة	—
استثمارات بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	521966	مخصص إهلاك الأصول الثابتة	370607
مضاربات	216499		–
مشاركات	628546		—
استثمارات عقارية	119661		—
مساهمات في شركات تابعة	169995		—
موجودات أخرى	2598934		—
(+أو–)الأرباح أو الخسائر التقديرية للمخزون آخر المدة	لا يوجد تقدير		—
المجموع	50286476	**المجموع**	27948961
وعاء الزكاة = 22337515			

المصدر: إعداد الباحثة

جدول(3)

إيجاد وعاء الزكاة وفق بنود معادلة الفرضية الأولى بالتطبيق على ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018 بطريقة معيار الزكاة الشرعي (35)

الموجودات المتداولة الزكوية		المطلوبات المتداولة الزكوية	
	المبالغ		المبالغ
الموجودات الزكوية	50286476	المطلوبات المستحقة الدفع خلال الفترة المالية (في تاريخ قائمة المركز المالي)	27962425
		+مجموع أقساط السنة المالية التي تستحق على المؤسسة في السنة المالية اللاحقة	—
		+حقوق أصحاب الاستثمارات المطلقة	21009348
		+حقوق الأقلية	—
		+الحقوق الحكومية	—
		+الحقوق الوقفية	—
		+الحقوق الخيرية	—
		+حقوق المؤسسات غير الهادفة للربح أذا لم يكن لها مالك معين	—
المجموع	50286476	**المجموع**	48971773
وعاء الزكاة = 1314703			

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من جدول (1)(2)(3) ، أن قيمة وعاء الزكاة غير متساوية في الثلاث معادلات، بالرغم من أن بنود الأصول المتداولة لم تتغير عن مجموع الموجودات المتداولة في المعادلات الثلاث، بينما مجموع المطلوبات المتداولة تغير في كل معادلة حيث كان لكل معادلة بنودها الخاصة بها فمثلا في معادلة الميزانية قد تم طرح كل الخصوم المتداولة على أساس الفهم المحاسبي، بينما في معادلة أمانة الشركات تم إضافة المخصصات للمطلوبات المتداولة مثل مخصص الديون المعدومة بمبلغ (384071)جنية سوداني نتيجة لعدم حسمه من الخصوم الزكوية، وكذلك مخصص أتعاب المراجعة ومخصص فوائد ما بعد الخدمة ومخصص إهلاك الأصول الثابتة كل تلك المخصصات لا تحسم من الأموال الزكوية شكل(12)، بينما في

معادلة المعيار الشرعي أضيف لبنودها بند حقوق أصحاب الاستثمار المطلقة بجانب الخصوم المتداولة كلها، لذلك كان الاختلاف في قيمة وعاء الزكاة في المعادلات الثلاث يرجع ذلك لاختلاف البنود المكونة لحساب وعاء الزكاة، مما أدى إلى قبول فرضية البحث (أن لتحديد بنود معادلة صافي الدخل أثر على تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة)

ثانيا: تحليل الفرضية الثانية:

أن لتحديد بنود معادلة صافي رأس المال العامل أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة

الفرضية الثانية: أن تطبيق البنود التي طبقت في معادلات الفرضية الأولى، في الفرضية الثانية يعطي نفس النتيجة مما يعني أن حساب وعاء الزكاة في الفرضية الثانية لا يختلف عن الفرضية الأولى: (الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة)، ونتيجة لذلك قبول فرضية البحث(أن لتحديد بنود معادلة صافي رأس المال العامل أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة)

ثالثا تحليل: الفرضية الثالثة:

أن لتحديد بنود معادلة التغيير في حقوق الملكية أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة.

ج

دول (4)

إيجاد وعاء الزكاة من بنود معادلة الفرضية الثالثة على حسب ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018 م وفقا لبنود الميزانية

المطلوبات (الخصوم) الثابتة		الموجودات(الأصول)الثابتة	
	المبالغ		المبالغ
رأس المال المدفوع	1000000	صافي الموجودات الثابتة	1280303
الاحتياطيات	1572093	الموجودات غير الملموسة	34405
الأرباح المبقاة	57317	استثمارات بالقيمة العادلة	11498
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	48971774	استثمارات من خلال حقوق الملكية	521966
		مساهمات في شركات تابعة	169995
		استثمارات بالتكلفة المستنفدة	1280700
المجموع	51601184	**المجموع**	3298867
وعاء الزكاة = 48302317			

المصدر: إعداد الباحثة

جدول (5)

إيجاد وعاء وقيمة الزكاة من بنود المعادلة وفق ميزانية بنك فيصل الإسلامي للعام 2018 م وفقا لمعادلة أمانة الزكاة بديوان الزكاة

المطلوبات (الخصوم) الثابتة		الموجودات(الأصول)الثابتة		
المطلوبات الثابتة	**المبالغ**	الموجودات الثابتة		**المبالغ**
رأس المال المدفوع	1000000	صافي الأصول الثابتة		1280303
(+) صافي الربح السنوي نهاية العام	57317	الموجودات غير الملموسة		34405
(+أو-)الأرباح أو الخسائر التقديرية للمخزون آخر المدة	—	استثمارات بالقيمة العادلة		11498
(+) الأرباح المرحلة للسنوات السابقة (أو أرباح تحت التوزيع، والأرباح تحت التسوية)	—	استثمارات من خلال حقوق الملكية		521966
كافة الاحتياطيات	1572093	مساهمات في شركات تابعة		169995
كافة المخصصات		خسارة العام أو الخسائر المرحلة		——
الديون طويلة الأجل أو القروض من الشركاء	——	الخسائر التقديرية للمخزون آخر العام		——
رصيد الحساب الدائن للمساهمين أو جاري المساهمين آخر العام	——	مصروفات التأسيس		——
——	——			
المجموع	2629410	**المجموع**		201816
صافي حقوق الملكية(صافي حقوق المساهمين)= (2629410- 201816)	=	611243		
خصم مبلغ شهامة + أرباحها				25757 -
صافي حقوق الملكية بعد خصم شهامة				585486
إضافة المخصصات التالية:				
مخصص الزكاة	33668			
مخصص الضرائب	240113			
مخصص مخاطر التمويل	343618			
مخصص مكافأة أعضاء مجلس الإدارة	18046			
مخصص مكافأة العاملين	79238			
إجمالي المخصصات	714683			714683
وعاء الزكاة =	1300169			

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من جدول(4)(5) أن قيمة وعاء الزكاة مختلفة تماما عن قيمة الوعاء في المعادلتين، وهذا يتطلب التدقيق في البنود التي تجب فيها الزكاة، كما يلاحظ في معادلة أمانة الزكاة أن هنالك معالجة لشهادة الاستثمار مثل شهامة، حيث تستخرج المبلغ الذي تمت تزكيته في الشركة المستثمر لأموال الشركة الأصل حتى لا يكون هنالك ازدواج في استخراج الزكاة، وبذلك صدر منشور رقم (10) لسنة 2014 م حيث بين المنشور خطوات خصم المبلغ الذي تمت تزكيته كالآتي: 1-تحديد صافي حقوق الملكية المتاحة للاستخدام، 2- تحديد موارد البنك المتاحة للاستخدام، 3- تحديد نسبة مساهمة صافي أصحاب حقوق الملكية في موارد البنك المتاحة للاستخدام وفق المعادلة التالية :

$$\frac{\text{صافي حقوق الملكية المتاحة للاستخدام}}{\text{الموارد المتاحة للاستخدام}}$$

4- تحديد المبلغ المستثمر في شهامة وإرباحها، 5-يخصم المبلغ المستثمر في شهامة وإرباحها من وعاء الزكاة بنسبة صافي حقوق الملكية في موارد البنك المتاحة للاستخدام كما يلي :

$$\frac{\text{صافي حقوق الملكية المتاحة للاستخدام}}{} \times \text{المبلغ المستثمر في شهامة}^{(1)}.$$

[1])جمهورية السودان الأمانة العامة لديوان الزكاة، منشور رقم (10) عن كيفية خصم ورقة شهامة والأوراق المالية المزكاة، 2014.

الموارد المتاحة للاستخدام

بالنسبة لمعادلة المعيار الشرعي ذكر في المادة (1/2) من معيار الزكاة (35)طرق تحديد وعاء الزكاة: يتم تحديد وعاء الزكاة على إحدى طريقتين: طريقة صافي الموجودات(طبقت في جدول(3)) وطريقة صافي الأصول المستثمرة وأضاف المعيار بأن أسس التقويم في الطريقتين مختلفة، فإذا روعي الفرق في تلك الأسس كانت النتيجة واحدة وهذا المعيار موضوع على طريقة صافي الموجودات[1]، لذلك لم تذكر الطريقة الثانية لذا لم تطبق في الفرضية الثالثة، ويوضح ذلك بأن بنود معادلة حقوق الملكية مختلفة في المعادلتين وأثرت في قيمة وعاء الزكاة وهذا يؤدي لقبول فرضية البحث(أن لتحديد بنود معادلة التغيير في حقوق الملكية أثر في تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في شركات المساهمة).

رابعا: تحليل الفرضية الرابعة:

أن لتطبيق المعادلات في حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركة المساهمة الواحدة لا يؤدي إلى اختلاف تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في تلك الشركة للعام الواحد

جدول (6)

حساب وعاء وقيمة الزكاة لبنود ميزانية بنك فيصل للعام 2018م وفق المعادلتين المحددات من الميزانية وأمانة الشركات والمعيار الشرعي

المعادلة/على طريقة	وعاء وقيمة الزكاة الميزانية المعتادة		وعاء وقيمة الزكاة وفق أمانة الشركات		وعاء وقيمة الزكاة وفق المعيار الشرعي للزكاة	
	وعاء الزكاة	قيمة الزكاة	وعاء الزكاة	قيمة الزكاة	وعاء الزكاة	قيمة الزكاة
الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة	22324051	5.754.902	**22337515**	**575,839**	**1314703**	**33906**
المطلوبات الثابتة – الموجودات الثابتة	22324051	5.754.902	1300169	33,531	لم يحددها	—

المصدر: إعداد الباحثة

يلاحظ من جدول(6) أن حساب وعاء الزكاة بمعادلة الميزانية متساوي في المعادلتين، بينما قيمة وعاء الزكاة في معادلة أمانة الزكاة ومعادلة المعيار الشرعي للزكاة(35) مختلفة تماما، بينما لم تكتمل المقارنة لعدم تطبيق معادلة (المطلوبات الثابتة – الموجودات الثابتة) وفق معيار الزكاة، وبذلك يتم رفض فرضية البحث (أن لتطبيق المعادلات في حساب وعاء وقيمة الزكاة في شركة المساهمة الواحدة لا يؤدي إلى اختلاف تعريف وتقييم وعاء وقيمة الزكاة في تلك الشركة للعام الواحد).

النتائج والتوصيات:

أولا: النتائج

- البحث يتفق مع البحوث الأخرى في أن القوائم المالية وخاصة الميزانية العمومية أو قائمة الموقف المالي هي الأنسب لحساب وعاء الزكاة.
- يفضل استخدام الموجودات بدلا من الأصول، والمطلوبات بدلا من الخصوم.
- المعادلات التي يجب استخدامها في حساب وعاء الزكاة هي:

اولاً: **المطلوبات الثابتة – الموجودات الثابتة**

[1])المعايير الشرعية، المعيار الشرعي(35) الزكاة، ص879.

أو (رأس المال المدفوع + الأرباح للعام + الأرباح المبقاة + المخصصات + الاحتياطيات + حقوق أصحاب رأس المال المستثمر+ حقوق الأقليات –(صافي الموجودات الثابتة الخاصة بالموجودات التشغيلية والموجودات الدارة للدخل)

ثانيا : **الموجودات المتداولة – المطلوبات المتداولة** (وهي نفس معادلة رأس المال العامل)

لأنها في رأي الباحثة تتفق مع حديث الأمام أبو عبيد أنه قال((أذا حلت الزكاة فانظر ما كان عندك من نقد أو عرض فقومه قيمة النقد، وما كان من دين في ملأه فاحسبه، ثم أطرح منه ما كان عليك من الدين ثم زك ما بقى)).

لان الأرباح التي تحققت أما أن تكون من ضمن الموجودات المتداولة في حساب النقدية أو في بند منفصل مع المطلوبات الثابتة، أما الذمم المدينة(المدينون) وهي ديون مرجوة السداد بعد خصم الديون المعدومة بما فيها أوراق القبض، ثم خصم كل المطلوبات المتداولة، أما البضاعة فيجب تقويمها بقيمة السوق الجارية ثم ينتج مبلغ قد يكون متساوي في المعادلتين أذا تم إتباع حديث أبو عبيد.

- حساب وعاء الزكاة في المعادلتين النتيجة متساوية أذا تم مراعاة البنود التي تحسم والتي لا تحسم من وعاء الزكاة بطريقة دقيقة.
- على ديوان الزكاة إصدار قانون خاص بزكاة شركات المساهمة، يحدد فيه بدقة البنود التي تدخل في حساب وعاء الزكاة.
- على شركات المساهمة إعداد قوائم مالية منفصلة لحساب وعاء وقيمة الزكاة من قبل محاسب مؤهل تأهيلا عاليا في مجال المحاسبة ومجال المعايير الشرعية.
- إلزام شركات المساهمة بإرفاق الايضحات مع الإفصاح فيها بكل دقة وحرص كل العمليات المالية وغير المالية التي لم تدرج في القوائم المالية مع الإقرار الزكوي.
- يلاحظ بأن أمانة الشركات بديوان الزكاة تقوم بمراجعة وإعادة ورصد بنود الميزانية مرة أخرى عند تقديمها لدفع الزكاة من قبل شركة المساهمة، أن هذا يهدر الكثير من المال والوقت في عمل يمكن أن يكون أكثر فائدة لو وجهه نحو عمل بحوث في البند الذي هو محل خلاف بين أمانة الشركات و الشركة، خلال عام كامل أو أكثر حتى تتضح الرؤية لذلك البند، وعندما تحضر الشركة للسنة التالية لدفع الزكاة تكون قد أعدت الميزانية وفق متطلبات المحاسبة ومحاسبة الزكاة مما يقلل الجهد والوقت لدى ديوان الزكاة، مما يعزز تعريف وتقييم معادلات حساب وعاء وقيمة الزكاة لدى الشركات المساهمة، لاحظ بأن أمانة الشركات بالديوان الغرض منها تحصيل الزكاة وطلب الفتوى فيما يغمض من أمور لبنود حساب وعاء وقيمة الزكاة وفق قانون الزكاة لسنة 2001م.
- يظهر أن هنالك إشكاليات كثيرة في حساب وعاء الزكاة وقيمة الزكاة في شركات المساهمة العامة تحتاج لحول جذرية.

ثنايا: التوصيات

ومن التوصيات التي خرج بها البحث نذكر الآتي:

- يجب عمل دورات تدريبية مكثفة لمحاسبي شركات المساهمة فيما يخص حساب وبنود معادلات وعاء الزكاة.
- يجب إدخال محاسبة الزكاة في المقررات التعليمة ما قبل الجامعة بطريقة تمهد لعمل التدريبات العملية في مرحلة الجامعة.
- الحاجة الماسة الآن لتعريف وتقييم بنود الميزانية تعريفا شرعيا يحدد بالضبط ما أذا كان البند واجبة فيه الزكاة أم لا.
- يجب أن تكون هنالك لقاءات دورية لهيئات وبيوت ودواوين الزكاة في العالم الإسلامي لكي يقدموا هذه الشعيرة بالطريقة العلمية التي تركها لنا رب العالمين ولم يفصل فيها إلا فيما يخص مصارف الزكاة التي قطع فيها وبين أسماء الذين يستحقونها.

المصادر و المراجع:

أولا: المصادر:

- القرءآن الكريم

ثانيا: المراجع:

- د.أحمد علي الساعوري، الأصول العينية وأثرها على وعاء الزكاة،المعهد العالي لعلوم الزكاة، سلسلة بحوث الزكاة،2009.
- بيت الزكاة الكويتي، دليل الإشادات لحساب زكاة الشركات، المادة(8)، ط4، 2015.
- د.رياض منصور يوسف الخليفي، معيار محاسبة زكاة الشركات، دراسة شرعية ومحاسبية وقانونية واقتصادية، جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية،2018
- سلطان المحمد السلطان، التحليل المحاسبي لقياس وعاء الزكاة، مجلة العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود ، المجلد 12، العدد الأول ،1407-1987 .
- جمهورية السودان ، ديوان الزكاة،أمانة زكاة الشركات الاتحادية، دليل زكاة الشركات.
- د.عيسى زكي عيسى، دور الهيئات الشرعية في حساب الزكاة وكيفية إخراجها مع تطبيقات في المؤسسات المالية، بدون مكان للنشر، 2005م
- د.عصام الدين محمد متولي، محاسبة الزكاة، القاهرة، دار النهضة العربية، نقلا عن المرجع الأمام انو عبيد القاسم بن سلام، الأموال، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2 القاهرة.
- عبد الودود علي أحمد علي، إطار مقترح لتحديد وعاء زكاة الشركات المحدودة في السودان، سلسلة إصدارات الزكاة رقم (27)، 2014.
- د. عبدالله الزبير عبدالرحمن، مفهوم وعاء الزكاة وما جد فيه، بحث مقدم للمؤتمر العلمي العالمي الثاني للزكاة، الخرطوم، 2014.
- فالتر ميجسي، وروبيرة ميجس، ترجمة د. وصفي عبدالفتاح أبو المكارم، المحاسبة المالية، الرياض ، دار المريخ،1995
- د. كوثر عبد الفتاح محمود الابجي، قياس وتوزيع الربح في البنك الإسلامي،المعهد العالمي للفكر الإسلامي،القاهرة،1996
- د.محمد كمال عطية، نظم محاسبة في الإسلام،مكتبة وهبة، القاهرة، 1989.
- المعايير الشرعية، المعيار الشرعي للزكاة (35) ،2017 .
- E arl. K Stice, James D. Stice, Financial Accounting , THOMSON South-Western,2006.